

مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة

الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون

2002

مقدمة

تتضمن هذه النشرة نص " الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون التي تم التوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في 16 شوال 1422 هـ (2001/12/21) خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مدينة مسقط بسلطنة عمان .

وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في شهر محرم 1402 هـ (نوفمبر 1981) والتي أرسلت قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون . وكما أتت الاتفاقية عام 1981 وليدة الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت حيث تم التوقيع عليها بعد أشهر فقط من إنشاء المجلس ، فان الاتفاقية الجديدة تعكس الظروف الحالية لدول المجلس والتي استكمالا لما حققته اتفاقية عام 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس ، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها .

وقد نجحت دول المجلس خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقتهما الاقتصادية بما يقربها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية ، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة بالمجال الاقتصادي الذي دفعت بالعمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة إلى الأمام ، وكان من أهم هذه القرارات تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي ، والسوق الخليجية المشتركة ، والتكامل الإنمائي .

ولتهيئة البيئة القانونية اللازمة لمواكبة هذه التطورات أصدر المجلس الأعلى في دورته العشرين (الرياض ، نوفمبر 1999) قراره بتطوير الاتفاقية الاقتصادية بما يتلاءم مع تطور العمل المشترك واستكمال متطلبات التكامل

الاقتصادي بين دول المجلس ، ويأخذ بالاعتبار المستجدات الدولية في المجال الاقتصادي .

حذفه أو تعديله ، وتم إعداد مشروع أولى عرض على الدول الأعضاء لإبداء مرتدياتها بشأنه . وفي ضوء ذلك شكل فريق فني من الدول الأعضاء والامانه العامة لدراسة المشروع ، وعقد الفريق اجتماعات مكثفة لهذا الغرض خلال شهري فبراير ومارس 2001 تم خلالها مناقشة مرئيات الدول الأعضاء وتعديل مشروع الاتفاقية في ضوءها . وقامت لجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد في دول المجلس بمراجعة المشروع المعدل في اجتماعين لها في شهري أبريل وسبتمبر 2001 ، كما قامت لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمراجعته في اجتماعيها الخامس والخمسين (أكتوبر 2001) وفي اجتماع استثنائي للجنة عقد في ديسمبر 2001 تم تبني المسودة النهائية ، التي قام المجلس الوزاري في دورته الحادية والثمانين التكميلية (ديسمبر 2001) برفعها إلى المجلس الأعلى لاعتمادها ، وتم التوقيع عليها من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في 31 ديسمبر 2001 خلال انعقاد قمة مسقط كما سبق ذكره . ويجري في الوقت الحاضر استكمال مصادقة الدول الأعضاء على الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ .

وقد كان إعداد الاتفاقية الاقتصادية الجديدة مثالا مشرفا للعمل المشترك حيث ساهم في إعدادها ومراجعتها عدد كبير من المختصين من مختلف الجهات الحكومية في دول المجلس ، ومن مختلف قطاعات الامانه العامة لمجلس التعاون ، وقام الفريق الفني واللجان المختصة الأخرى العاملة في إطار المجلس بجهود كبيرة في سبيل تطوير الاتفاقية والتوصل إلى نص يعكس مكتبات العمل الخليجي المشترك والتطلعات المستقبلية لمواطني دول المجلس .

وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصا جديدة أو مطورة تطويرا جذريا تعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك ، مثل الاتحاد الجمركي (الفصل الأول) ، والسوق الخليجية المشتركة (الفصل الثاني) والاتحاد الاقتصادي والنقدي (الفصل الثالث) . وتخصص الاتفاقية الجديدة فصلا مستقلا عن التكامل الإنمائي بين دول المجلس (الفصل الرابع) ، وتنمية الموارد البشرية (الفصل الخامس) ، وفصلا عن التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني (الفصل السادس) ، وعن النقل والاتصالات والبنية الأساسية (الفصل السابع) .

وتنقل الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك نقلة نوعية حيث لا تقتصر على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، بل تتعدى ذلك إلى النص صراحة على التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ وستقوم اللجان العاملة في إطار المجلس والأمانة العامة بمتابعة التنفيذ ضمن برامج عمل محددة ، ويتناول الفصل الثامن آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ حول تطبيق أحكامها .

يناير 2002م الأمانة العامة لمجلس التعاون

نص الاتفاقية

الاتفاقية الاقتصادية

بين دول مجلس التعاون

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية
تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى
بين دول المجلس .

وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس ، واستكمالاً
لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول مجلس التعاون عام 1981 من
تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بيننا ، وتقريب لسياساتها
الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية
المطبقة فيها ، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي .

وسعيًا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق
المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني
محدد ، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس يقوي من موقفها
التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية .

فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى : الاتحاد الجمركي

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي يطبق في موعد
أقصاه الأول من يناير عام 2003 م ويتضمن كحد أدنى :

- أ- تعرفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
- ب- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة .
- ت- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .
- ث- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية او غير جمركية ، مع
الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي ، والسلع
الممنوعة والمقيدة .

ج- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية : العلاقات الاقتصادية الدولية

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياستها وعلاقتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية .

- وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك :
- اتباع استراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس .
 - عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين .
 - توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير .
 - توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي .

الفصل الثاني

السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة

يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتاريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولا سيما :

- 1- التنقل والإقامة .
- 2- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية .
- 3- التأمين الاجتماعي والتعاقد .
- 4- ممارسة المهن والحرف .
- 5- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية .
- 6- تملك العقار .
- 7- تنقل رؤوس الأموال .
- 8- المعاملة الضريبية .
- 9- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات .
- 10- التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية .

وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية المشتركة .

الفصل الثالث الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة : متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي
يهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة ، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالي من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية ، لاسيما السياسات المالية والنقدية ، والتشريعات المصرفية ، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء .
الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار .

المادة الخامسة : البيئة الاستثمارية

بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس ، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار ، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية :

- 1- توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار .
- 2- معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء .
- 3- تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها .
- 4- تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع وفقا للنظام الأساسي لـ " هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون "

المادة السادسة : المعونات الدولية والإقليمية :
تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية .

الفصل الرابع

التكامل الإنمائي

المادة السابعة : التنمية الشاملة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية ، بما في ذلك تنفيذ " استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون " .

المادة الثامنة : التنمية الصناعية

أ- تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد ، وتنسيق النشاط الصناعي بينهما على أساس تكاملي ، بما في ذلك تنفيذ " الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " .

ب- تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينهما ، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

المادة التاسعة : النفط والغاز والموارد الطبيعية

يهدف تحقق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية والمعدنية البيئية ومصالح الأجيال القادمة .

2. تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

3. تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز العاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في مجالات النفط والغاز والموارد الطبيعية وتعزيز التعاون مع الجامعات في هذه المجالات .

المادة العاشرة : التنمية الزراعية

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه ، بما في

ذلك تنفيذ " السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس " والأنظمة ذات العلاقة في دول المجلس .

المادة الحادية عشرة : حماية البيئة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن ، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية .

المادة الثانية عشرة : المشروعات المشتركة

بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها ، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها ، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة بما في ذلك :

- 1- تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز .
- 2- تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس .
- 3- توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس .
- 4- إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحد أدنى .

الفصل الخامس

تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة : الاستراتيجية السكانية

التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه .

المادة الرابعة عشرة : محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي

- 1- تتبنى الدول الأعضاء البرامج اللازمة للمحو الشامل للأمية في جميع دول المجلس ضمن جدول زمني محدد وسن التشريعات اللازمة لذلك .
- 2- تضع الدول الأعضاء برنامجاً زمنياً لتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي وسن التشريعات الكفيلة بذلك .

المادة الخامسة عشرة : التعليم

- 1- تتعاون الدول الأعضاء في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والتعليم العالي والفني لضمان مستوى عالٍ لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس .
- 2- تقوم الدول الأعضاء بتحقيق التكامل بين جامعات دول المجلس في جميع المجالات .
- 3- تضع الدول الأعضاء السياسات والآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى .

المادة السادسة عشرة : توطين القوى العاملة

- 1- تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها ، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس ، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة .
- 2- تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف والتوصيف المهني لجميع فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة ، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية .

المادة السابعة عشرة : زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

- أ- تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل ، خاصة في الوظائف ذات المهارات

العالية ، وتتبنى برامج فعالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية وإنشاء برامج التدريب على راس العمل والمساهمة في تمويلها وتقنيها وتدريب الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص ، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية .
ب- تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استخدام الأيدي العاملة الوافدة .

الفصل السادس

مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة : البحث العلمي والتقني

تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية ، بما في ذلك تبني السياسات التالية :

- 1- زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني .
- 2- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة ، ووضع الحوافز اللازمة لذلك .
- 3- التأكيد على قيام الشركات العالمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء .
- 4- توطيد القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية .
- 5- تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والعمل على إقامة مراكز بحثية مشتركة .

المادة التاسعة عشرة : القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية

بهدف تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية تقوم الدول الأعضاء بالتدابير التالية كحد أدنى :

- 1- تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى .
- 2- وضع مخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المتخصصين والباحثين بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إجراءات ميسرة .
- 3- دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية ، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس .

المادة العشرون : الملكية الفكرية

تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع ، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين ، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية .

الفصل السابع

النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون : وسائط النقل

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي عضو ، المارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها ، معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات .

المادة الثانية والعشرون : خدمات وسائط النقل البحري

تسمح الدول الأعضاء لوسائط النقل البحري التابعة لأي منها ولحمولتها باستخدام كافة التسهيلات وبنفس المعاملة والافضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها ، بما في ذلك الرسوم والضرائب وخدمات الإرشاد والرسو والشحن والتفريغ والتحميل والصيانة والإصلاح والتخزين .

المادة الثالثة والعشرون : تكامل البنية الأساسية

- 1- تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والكهرباء والطرق ، بما يؤدي إلى تسهيل التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .
- 2- تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الطيران والنقل الجوي بينهما .
- 3- تعمل الدول الأعضاء على تطوير وتكامل وسائل النقل البري والبحري لتسهيل حركة المواطنين والسلع وتحقيق وفورات الحجم .

المادة الرابعة والعشرون : الاتصالات

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات بما يؤدي إلى تحسين مستوى خدماتها وكفاءتها الاقتصادية ، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسستها الخاصة والعامة .

المادة الخامسة والعشرون : التجارة الإلكترونية

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية ، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية .

الفصل الثامن

آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون : تنفيذ الاتفاقية

- 1- تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية .
- 2- تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ .

المادة السابعة والعشرون : تسوية الخلافات

- 1- تنظر الامانه العامة في دعاوى عدم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات المصادق عليها الصادرة تطبيقا لاحكامها التي يرفعها أي من الجهات الرسمية أو مواطني دول المجلس ، وتسعى إلى حلها وديا .
- 2- إذا لم تتمكن الامانه العامة من التوصل إلى حل ودي تحال الدعوى باتفاق الطرفين إلى مركز التحكيم التجاري لدول المجلس للنظر فيها حسب نظامه فإن لم يتفقا على التحكيم او كانت الدعوى خارج اختصاص المركز أحيلت إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة .
- 3- تشكل هيئة قضائية مختصة كلما دعت الحاجة للنظر في الدعاوى الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات الصادرة تطبيقا لاحكامها . وتقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باقتراح نظام هذه الهيئة .
- 4- إلى أن يتم العمل بنظام الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة تحال الدعوى التي لا يتفق الطرفان فيها على التحكيم ولا تتمكن الأمانة العامة من تسويتها وديا إلى اللجان المختصة في إطار المجلس للبت فيها .

الفصل التاسع

أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون : المصادقة والنشر

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقيات والقرارات الصادرة تطبيقا لاحكامها والقيام بنشرها بوسائل النشر الرسمية ووضعها موضع التنفيذ .
المادة التاسعة والعشرون : سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وتقوم الامانه العامة بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ سريان مفعولها .

المادة الثلاثون : الاستثناء

يجوز منح أي من الدول الأعضاء استثناء مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة توجهها ويكون الاستثناء لمدة محددة ، وبقرار من المجلس الأعلى .

المادة الحادية والثلاثون : الاتفاقات الثنائية خارج إطار المجلس

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقيات ، أو أن تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الثانية والثلاثون : أولوية أحكام الاتفاقية

- 1- تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء
- 2- تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981 م) وتحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها الواردة في الاتفاقيات الثنائية .
- 3- إلى أن يتم تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، يستمر العمل بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981 م) ويجوز تعديل نسبة القيمة المضافة المنصوص عليها في تلك المادة بقرار من لجنة التعاون المالي والاقتصادي .

المادة الثالثة والثلاثون : التعديل والتفسير

- 1- لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموافقة المجلس الأعلى .
- 2- تفوض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الاتفاقية .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة مسقط (سلطنة عمان) يوم الاثنين 16 شوال 1422 هـ الموافق 31 ديسمبر 2001 م .

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

عنه صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
أمير دولة البحرين

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

ورئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطنة عمان

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

عنه معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية

للإطلاع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي صدرت عام 1981 م

قانون رقم 5 لسنة 2003

بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

بين دول مجلس التعاون

- بعد الاطلاع على الدستور .
- وعلى القانون رقم 44 لسنة 1981 بالموافقة على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- وعلى القانون رقم 58 لسنة 1982 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه أصدرناه .

مادة أولى

ووفق على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الموقعة في مدينة مسقط بسطنة عمان بتاريخ 16 من شوال سنة 1422 هـ الموافق 31 من ديسمبر 2001 ، والمرافقة نصوصها لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
جابر الأحمد الصباح